الحكومة تعمل على تعزيز تنمية القطاع الخاص وتقليل الحواجز أمام التجارة والاستثمار

البنك الدولي: جهود الكويت الاقتصادية تسير في مسارها الصحيح

كونا: أشاد البنك الدولي بالخطوات التي تتخذها الحكومة الكويتية في مجال الاقتصاد وتعزيز تنمية القطاع الخاص واصفا إياها بأنها «تسير في مسارها الصحيح».

وقال البنك في تقرير جديد لاستعراض آخر التوقعات الاقتصادية إن «الحكومة الكويتية تبذل جهودا لكبح مشاركة الدولة في الاقتصاد وتعزيز تنمية القطاع الخاص وتقليل الحواجز أمام التجارة والاستثمار».

وأضاف أن «المبادرات الرئيسية تشمل كلا من قوانين الخصخصة العامة والخاصة ومشاركة القطاعين العام والخاص في مشروعات التطوير العقاري والتعليم وإدارة المياه والصرف الصحي والسياحة والنقل وإدارة النفايات الصلبة»، مؤكدا أن «هذه الجهود تسير في مسارها الصحيح».

تراجع النمو الاقتصادي

من ناحية أخرى، توقع البنك في التقرير المتعلق بالمستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والصادر تحت عنوان «الارتفاع إلى آفاق أعلى: تشجيع المنافسة العادلة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا» تراجع معدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى 6٪ هذا العام مقابل 2,1٪ في العام الماضي.

وأشار إلى أن الآفاق الاقتصادية للمنطقة عرضة لمخاطر سلبية ملموسة وخصوصا لجهة تفاقم المصاعب الاقتصادية العالمية وتصاعد التوترات الجيوسياسية.

واعتبر أن «هناك عدة أسباب وراء هذه التوقعات المتشائمة» من ضمنها انكماش الاقتصاد الإيراني «بشكل أكثر حدة مما كان متوقعا».

وناقش التقرير وهو نتاج عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك الدولي النمو الضعيف الذي تشهده المنطقة حاليا جراء الخفض الطوعي لإنتاج النفط وضعف الطلب العالمي على النفط والانكماش الأكبر من المتوقع في إيران.

وقال إن الخفض الطوعي في الإنتاج بقيادة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) «أثر على مصدري النفط في المنطقة وأدى إلى انخفاض أسعار النفط بشكل حاد منذ مايو 2019 على الرغم من خفض الإنتاج مما أدى إلى تآكل عائدات الصادرات النفطية».

من ناحية أخرى، اعتبر أن «زيادة الأنشطة غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة في مجال الإنشاءات عوضت جزئيا الأثر السلبي للانكماش الاقتصادي في إيران على معدلات النمو في المنطقة».

إصلاحات جريئة

وبخصوص منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بشكل عام، قال نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فريد بلحاج «نفذت بلدان المنطقة إصلاحات جريئة لاستعادة الاستقرار في الاقتصاد الكلي».

وأضاف «لكن معدل النمو المتوقع أقل من المطلوب وغير كاف لخلق فرص عمل للسكان ممن هم في سن العمل والذين تزداد أعدادهم بشكل سريع».

وأكد أن «الوقت حان للقيام بإجراءات قيادية شجاعة وبعيدة النظر لتعميق الإصلاحات وإزالة العوائق أمام المنافسة وإطلاق العنان للامكانات الهائلة التي يتمتع بها 400 مليون شخص في المنطقة بوصفهم مصدرا للطلب الجماعي الذي يمكن أن يحرك النمو والوظائف».

وتوقع البنك الدولي أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالمنطقة على المدى المتوسط بنسبة 6,2٪ و9,2٪ عامي 2020 و2021 على الترتيب.

وأوضح أن محرك الارتفاع المتوقع في معدل النمو يتمثل في المقام الأول في زيادة الاستثمارات في البنية التحتية بدول مجلس التعاون الخليجي.

وإضافة إلى عرض توقعات النمو الاقتصادي لكل بلد أكد التقرير أن المنافسة «غير العادلة» تنتج عن الأسواق التي تهيمن عليها الشركات المملوكة للدولة والشركات ذات العلاقات السياسية مما يثبط الاستثمار الخاص ويحد من فرص العمل ويمنع عددا لا يحصى من الشباب الموهوبين من الازدهار والنهوض.

غياب المنافسة العادلة

وفي هذا السياق، قال رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في البنك الدولي رباح أرزقي «إن غياب المنافسة العادلة يعوق تنمية القطاع الخاص بالمنطقة».

ووصف القطاع الخاص بأنه «مصدر لفرص العمل والنمو الواسع»، مشيرا إلى أنه يتيح «أمام بلدان المنطقة فرصة لإحداث أثر تحولي في اقتصاداتها عن طريق تحقيق تكافؤ الفرص الاقتصادية وخلق بيئة أعمال تشجع على تحمل المخاطر وتكافئ الابتكار وزيادة الإنتاجية».

ودعا إلى تدعيم قوانين حماية المنافسة وهيئات إنفاذ السياسات التي تشجع المنافسة.

كما طالب بزيادة كفاءة جهاز الإدارة في الشركات المملوكة للدولة، مما يعزز احتمال تحويلها إلى شركات مساهمة وتشجيع القطاع الخاص وإنشاء هيئات رقابية لتحقيق التنافسية بين القطاعين.

منهم 200 ألف سيدة كويتية

الدمخي: 455,3 ألف مواطن مقترض بإجمالي مديونيات 13 مليار دينار

باهي أحمد

قال عضو مجلس الأمة النائب د.عادل الدمخي إن إجمالي عدد المواطنين المقترضين من البنوك وشركات الاستثمار والتمويل في الكويت، نحو 455,3 ألف مقترض بنهاية الربع الأول من 2019، منهم 200,15 من النساء، مشيرا إلى أن إجمالي هذه المديونيات (سواء قروض استهلاكية أو مقسطة)، بلغ 13,02 مليار دينار، بنهاية النصف الأول من 2019، وذلك وفقا لبيانات بنك الكويت المركزي.

وأضاف الدمخي خلال مشاركته في ندوة مقترح قانون زكاة الشركات المساهمة فريضة شرعية ومسؤولية وطنية، التي نظمتها جمعية المحاسبين الكويتية، إن إجمالي المقترضين ممن لا يتعدى صافي رواتبهم ألف دينار وأقل، بلغ 169,12 ألف مقترض وهو ما يساوي نصف عدد موظفي الحكومة من الكويتيين البالغ عددهم 340 ألف موظف، فيما بلغ عدد المقترضين الذين لا يتعدى صافي رواتبهم الشهرية ألفين دينار وأقل حوالي 399,03 ألف مقترض.

وأوضح انه وفقا لبيانات «المركزي»، فإن عدد من قاموا بمعالجة أوضاعهم وفق صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين بلغ 15,9 ألف مقترض استفادوا من الصندوق تجاه قروضهم من البنوك وشركات الاستثمار والتمويل. وفيما يتعلق بأوامر الضبط والإحضار للمواطنين الحاصلين على قروض استهلاكية وإسكانية، فقد أشار بنك الكويت المركزي إلى أن إجمالي أوامر الضبط والإحضار بلغ 6511 أمر ضبط وإحضار منها 5255 ضبط وإحضار للرجال و1256 مقترضا من النساء. وحول عدد المواطنين الذين سجنوا على خلفية قضايا المديونيات، أشار إلى أنه طبقا لبيانات وزارة الداخلية، فقد بلغ عدد المواطنين الذين سجنوا على ذمة قضايا المديونيات بحدود 23 مقترضا حتى نهاية يونيو 2019، وهو غير محصور بقضايا مديونيات خاصة بالقروض الاستهلاكية والإسكانية. وفي رصد لعدد المتقاعدين المقترضين من الرجال والنساء من المواطنين، تبين أن هناك 73,61 ألف مقترضا، منهم 43,378 ألف مقترضا من الرجال، و30,237 ألف من النساء.

قانون الزكاة

وفيما يخص قانون زكاة الشركات المساهمة، أكد الدمخي أنه يعكس الدور الرئيسي لجمعيات النفع العام وشراكتها في مساعدة المشرعين لإعداد القوانين، لافتا الى أن جمعية المحاسبين والمراجعين كان لها دور كبير في إعداد مهنة مراقبي الحسابات.

وأوضح أن القانون حدد الشروط الواجب توافرها للأموال التي تؤخذ منها الزكاة، مشيرا إلى أن الأموال التي تجب فيها الزكاة الأصول التجارية والأموال التي لا تجب فيها الزكاة تشمل جميع بنود مصادر الأموال في المركز المالي. وبين أن معيار محاسبة زكاة الشركات المعد من قبل جمعية المحاسبين يعد خطوة متقدمة قامت بها جمعية المحاسبين.

أنواع الزكاة

ومن جانبه، قال وزير التجارة والصناعة الأسبق أحمد باقر إنه اذا كانت الأموال ستذهب للزكاة فيجب توجيهها لمصارف الزكاة مباشرة، واذا كانت الأموال غير للزكاة لتحقيق المساواة تذهب للمصارف الأخرى الخدمية في الدولة كالصحة والشؤون والتعليم، حيث تم اجتماع اللجنة وأجابت هيئة الفتوى والتشريع بأن الأصل في أن يكون للزكاة قانون مستقل ينظم أحكام الزكاة جباية وتوزيعا، ويجوز لولي الأمر أن يفوض أصحاب الأموال الظاهرة ومنها أموال الشركات المساهمة والقيام بصرف بعض أموالهم.

وأضاف انه يجب أن تحسب الزكاة أو جزء منها من وعاء الضريبة على من وجبت عليه، وتحدد نسبة الزكاة من هذا الوعاء على أن يصرف ما حسم من قبل مصارف الزكاة الشرعية، مضيفا أنه حين تم وضع نسبة 1٪ للابتعاد عن الخلافات المذهبية، حيث إن جميع الشركات في النهاية يجب أن تقدم صافي الربح وبالتالي، فحسم 1٪ من صافي الربح يعد أمرا سهلا جدا.

د.عادل الدمخي وعبد القادر العجيل ورياض الخليفي (محمد هاشم)

لمشاهدة الفيديو

تقدير الزكاة

ومن جهته، أوضح عضو مجلس إدارة بيت الزكاة عبد القادر العجيل أنه في دراسة تمت عام 1988 استخدمت بها الحسابات القومية لتقدير حصيلة الزكاة حيث بلغت حينها 98 مليون دينار، وفي دراسة أخرى تمت عام 1994 تم اعدادها من قبل وزارة المالية حينها بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة حول مقدار الزكاة الذي يمكن تحصيله في حالة اصدار تشريع خاص بالزكاة، حيث قدرت وقتها بـ 282 مليون دينار ومنذ وقتها إلى العام الحالي اذا طبقت الزكاة فقد يصل اجمالي حصيلتها الى مليار دينار.

تثقيف المجتمع

بدوره، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل الطبيخ أن القانون سيؤدي إلى زيادة خريجي الجامعات للحصول على دورة محاسب زكاة معتمد، لافتا الى أن الجمعية حريصة كل الحرص على تثقيف المجتمع المدني، وهو دور كبير تقوم به الجمعية وفق ما أقره نظامها الأساسي، وقد تم تشكيل لجنة لتطبيق معايير الزكاة، وعليه تم تطبيق المعيار وبناء عليه تم إطلاق برنامج محاسب زكاة معتمد وتم تخريج 20 شخصا من أكثر من دولة داخل الجمعية، وهم سيقومون بتطبيق المعيار المتبع لاحتساب الزكاة في دولهم مما سيؤدي إلى تحقيق انتعاش في السوق.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة الفلاح الكرام

لوفاة فقيدتها المغفور لها بإذن الله تعالى

غنيمة عبدالعزيز الفلاح

أرملة/ خالد صالح الفلاح

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

خلال الأسبوع الماضي.. ليرتفع السوق الأول 1,5٪.. و1,2٪ للمؤشر العام

«أول الغيث قطرة».. نتائج الربع الثالث تنعش البورصة لتسجل 404 ملايين دينار مكاسب سوقية

شريف حمدي

استعادت بورصة الكويت نشاطها الإيجابي على مستوى كل مؤشراتها ومتغيراتها بنهاية تعاملات الأسبوع في ظل استهداف الأسهم القيادية ذات القيم السعرية المرتفعة.

وحققت القيمة السوقية للبورصة مكاسب بلغت 404 ملايين دينار بارتفاع 1,2٪، لتصل القيمة إلى 33,02 مليار دينار ارتفاعا من 32,61 مليار دينار بنهاية تعاملات الأسبوع الماضي، حيث جاءت حركة البورصة في الاتجاه الصاعد تفاعلا مع عدة معطيات إيجابية، أبرزها ما يلي:

● ترقب البورصة افصاحات الربع الثالث من العام الحالي، وسط توقعات بأن تكون النتائج مرضية، وكان أول الغيث إعلان بنك الكويت الوطني عن نمو بالأرباح لفترة الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بنحو 11٪ وبإجمالي 302 مليون دينار، كما كشف بنك بوبيان عن نمو بالأرباح بلغ 12٪ بإجمالي 45 مليون دينار لذات الفترة المالية.

● هدوء الأوضاع نسبيا على الساحة السياسية الإقليمية، الأمر الذي منح بورصات المنطقة ومنها بورصة الكويت الخروج من نفق الخسائر، وتعد بورصة الكويت من أكثر بورصات المنطقة تأثرا بالتوترات الجيوسياسية.

ومع عودة الإقبال على الأسهم القيادية، عادت مستويات السيولة المتدفقة للسوق للارتفاع مجددا، على الرغم من أن جلسة افتتاح الأسبوع شهدت أدنى سيولة في 2019 ببلوغها 11,6 مليون دينار، إلا انه بدءا من جلسة الاثنين شهدت السيولة تحسنا تدريجيا ملحوظا، لتبلغ المحصلة الأسبوعية 118 مليون دينار بمتوسط يومي 23,5 مليون دينار، وذلك ارتفاعا من 75 مليون دينار بمتوسط يومي 15 مليون دينار الأسبوع الماضي.

وقد أنهت البورصة تعاملات الأسبوع على ارتفاع جماعي، وذلك على النحو التالي:

● ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,2٪، محققا 70 نقطة مكاسب ليصل إلى 5705 نقطة من 5635 نقطة الأسبوع الماضي.

● حقق مؤشر السوق الأول مكاسب بنسبة 1,5٪ بإضافة 94 نقطة ليصل إلى 6213 نقطة ارتفاعا من 6119 نقطة الأسبوع الماضي.

● ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,4٪ بمكاسب 20 نقطة ليصل إلى 4717 نقطة من 4697 نقطة الأسبوع الماضي.